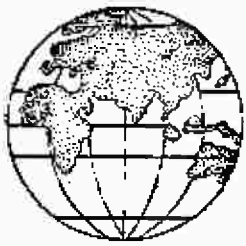

سير الزمان

اوربا بعد الحرب الكبرى

معاهدات الصلح

اقطاب العالم في العصر الحديث

مشكلة الساعة

المانيا ونزع السلاح

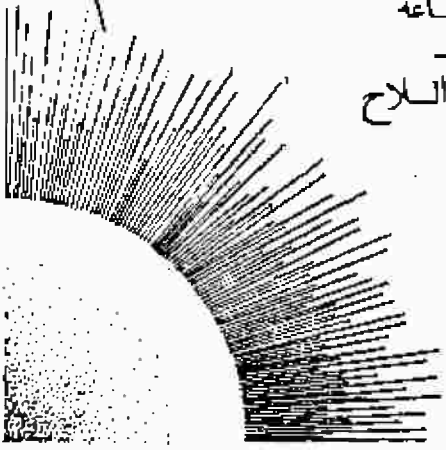

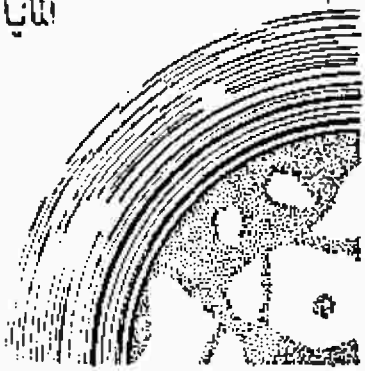

معاهدات الصلح

عود الحرب في المؤتمر

انقضى شهران على عقد الهدنة (١١ نوفمبر ١٩١٨) قبلما اجتمع مؤتمر الصلح في باريس. وكان بعضهم قد اقترح ان يعقد المؤتمر في مدينة جنيف، حيث يكون بعيداً جهد الطاقة عن روح الحرب التي تسود جوّ العواصم الكبرى. ولكن الحكومة الفرنسية اصرّت على رغبتها في ان يوقع الالمان معاهدة الصلح في ردهة المرايا في قصر ڤرساي، حيث اعترفت فرنسا بهزيمتها سنة ١٨٧٠. فلما اجتمع المؤتمر كان خلواً من ممثلي الدول المركزية، لانّ القرار كان قد تمّ على ان تمنع المانيا وحلفاؤها من الاشتراك في وضع معاهدة الصلح، وان تملى شروطهُ عليها إملاء. ولكن المانيا كان قد وثقت بالرئيس ولسن، وولسن كان قد جاء باريس ليحضر المؤتمر ويشترك في وضع المعاهدة. وليس ثمة شكٌّ في انهُ قابض على مفتاح الصلح بكلتي يديهِ. ذلك ان دول الحلفاء كانت مدينة للولايات المتحدة ومعظم دول اوربا المركزية كانت تعتمد على جمعيات الاغاثة الاميركية في انقاذها من الموت جوعاً. ولذلك توقعت المانيا صلحاً قائماً على النصفة والعدل، وفصلاً سريعاً في المشكلات التي تحتاج الى فصلٍ. غير أن المانيا لم تحسب حساباً لجوّ باريس. ذلك ان كلّ دولة ودويلة من الدول المتحالفة والمشتركة في الحرب، كانت قد بعثت بمندوبيها الى باريس، وكان كل ممثل مصمّماً ألاّ يغادر باريس الاّ وقد اصاب نصيباً من الغنائم والاسلاب. فكان الامل في سرعة الوصول الى اتفاق املاً خلّبياً. اما من حيث النصفة والعدل، فاين السبيل اليها، وباريس ما تزال تغلي بحمى الحرب واحقادها وضغائنها. كان زعيم الوفد الفرنسي المسيو جورج كلمنصو، قد صرّح بان غرضه سحق المانيا. وكان زعيم الوفد البريطاني المستر لويد جورج، قد فاز — قبيل ذلك — في انتخاب بريطاني عام وشعاره فيهِ «اجلوا المانيا على الدفع» و«يجب ان نشنق القيصر». ثم كيف تحجب الضغينة على المانيا في بضعة اسابيع او بضعة شهور وهي التي ولّدتها في النفوس دعاية قوية منظمة خلال اربع سنوات؟ طغت هذه الضغينة على النفوس كأنها الآليّ لا حيلة لك في صدّهِ فوقف ازاءها الرئيس ولسن حائراً عاجزاً

وكذلك اجتمع في باريس ممثلو الارمن الذين نجوا من الذبح؛ ووفود الفرس، ومندوبو العرب

الذي وعدتهم بريطانيا وقطعت لهم عهداً بالاستقلال على يد الكولونل لورنس وزنوج من افريقية وصينيون ويابانيون وروسيون لا يمثلون الحكومة القائمة حينئذٍ وتشكيسون وكرواتيون وسلوفينيون ولتشيون واستونيون واقرانيون ، علاوة على ممثلي الدول الكبرى الظافرة . جاء جميع هؤلاء الى باريس ، ولكلٍّ مطلب عزيز ، يؤيده بالادلة التاريخية او التوزيع الجغرافي او حجة العدل الهابط من السماء . وكان في كثير من هذه المطالب ، جورٌ على العدل وتعدٍّ على التوزيع الجغرافي . ذلك بأن كل امة كانت في الغالب ترمي الى ضم قطعة من بلاد مجاورة يقطنها شعب غير شعبها ، ولكن المندوبين قاموا على جهل ولسن ولويد جورج بهذه الحقائق الجغرافية الدقيقة . ثم انهم حسبوا حساباً للمقاومة فطلبوا اكثر مما يتوقعون الحصول عليه

مجلس الاربعة

كيف يستطيع مؤتمر مؤلف من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة ان يقبل على معالجة هذه المشكلات من دون ان يسرف في الخطابة والجدل العقيم . لذلك تقرّر في بدء المؤتمر ان يعهد الى مجلس مؤلف من عشرة رجال في وضع معاهدة الصلح . ثم تبيّن ان العشرة عدد كبير ، اذا كانت الامم ترغب في الحصول على معاهدة صلح في بضعة شهور . لذلك عيّن مجلس ، مؤلف من ولسن وكلمنصو ولويد جورج واورلندو ، لوضع المعاهدة . وعرف هذا المجلس بمجلس الاربعة . وقد وصف المستر كاينز الكاتب والاقتصادي البريطاني هؤلاء الرجال وصفاً بديعاً في كتابه «نتائج الصلح الاقتصادية» قال: جلس كلمنصو لابساً قفازيه الرماديين على كرسي مغطى بالحرير المطرّز وكأنه جالس على عرش . جافي الروح خالياً من الامل شيخاً متعباً — ... كان ينظر الى فرنسا ، نظر بركليس الى اثينا .... هي الخير الاعلى في الدنيا ، وليس ثمة غيرها شيء يؤبه له .... اما مبدأه في معاهدة السلام فيمكن ان يلخّص في انه كان يعتقد ان الالماني لا يفهم الا البطش ، وفي المفاوضات لا يدرك معنى السخاء او تأنيب الضمير ، وانه في سبيل مغنم ما لا يقف عن اية خسة ، فهو لا شرف له ولا كرامة ولا رحمة». ويقابل كلمنصو الرئيس ولسن . قال فيه كاينز : «كان الرئيس اشبه بقسيس .... لم يكن عنده خطة يريد ان يجري عليها ، ولا مقترحات عملية تبعث الحياة في الوصايا التي اذاعها من البيت الابيض ... كان في استطاعته ان يلقي عظة بليغة او يرفع دعاة حارًّا الى العزة الالهية ، في كل موضوع من موضوعاتها .... ولكنه كان عاجزاً عن تطبيقها تطبيقاً عمليًّا ، على حالة اوربا الراهنة ... وعلاوة على ذلك كان ما يعرفه عن احوال اوربا خاطئاً في الغالب . ومع ذلك كان يسمح لنفسه ، ان ينفرد كل يوم ، برجال ابرع منه واوسع حيلة .... فتأثر بالجوّ الذي يحيط به واصبح يتحدّث في شؤون الصلح ، على اساس الحقائق التي يقدمونها والخطط التي يقترحونها عليه ، وكذلك سار معهم في الطريق الذي اختاروه» . وكان لويد جورج في الغالب ، يوافق كلمنصو ، الذي ما برح طوال المؤتمر

يذكره بالعهد الذي قطعهُ امام الناخبين البريطانيين « اجعلوا المانيا على الدفع » . وقد قال كلمنصو في لويد جورج :— « اظن ان هذا الرجل يستطيع ان يقرأ ولكنني اشك في انهُ يفعل » وقال كذلك في لويد جورج وولسن : « الاول يحسب نفسه نبوليون برنارت اما الثاني فيظن انه السيد المسيح » . وماذا تقول في اورلندو ؟ كان اورلندو لا يعرف الانكليزية وكان ولسن ولويد جورج يجهلان الفرنسية فالتخاطب بينهم كان متعذراً . اما كلمنصو فكان يجيد اللغتين ويعرف الهدف الذي يرمي اليهِ ، فكان الصلة بين الفريقين فسيطر على المؤتمر

وكذلك تبدّد كل امل بتحقيق حلم الرئيس ولسن . كان الثلاثة وبوجهٍ خاص كلمنصو ، ارع منه في المناورات السياسية ، فتغلبوا عليه في معظم المسائل وهو لايدري انهم تغلبوا عليه . بيد ان كلمنصو ، كان داهية في استرضائهِ حيث لا يكلفه الاسترضاء شيئاً . خذ مثلاً على ذلك موضوع « ميثاق جمعية الامم » فان ولسن اصرّ على جعلهِ في مستهلّ كل معاهدة من معاهدات الصلح . فاعترض على ذلك لويد جورج واورلندو ، بحجة ان العالم لا يستطيع ان ينتظر حتى يوضع دستور الجمعية وينقّح ، ولكن كلمنصو اشار الى ولسن ، ودافع عن رأيه ، حتى اقرّهُ مجلس الاربعة وخرج ولسن من هذا الجدال با كليل الغار

عقاب المانيا

ولما تم المؤتمر بعقد معاهدة الصلح مع المانيا ، عرضت لهُ ثلاث مشكلات

كانت المشكلة الاولى ما يعرف بدولة الرين . ذلك ان الوزارة الفرنسية كانت قد طلبت انشاء دولة مستقلة على نهر الرين ، تقوم بين المانيا وفرنسا مقام المجنّ بين الجندي وخصمهِ ، على ان تنشأ من ارض كانت المانية قبل الحرب ، وتكون خاضعة للنفوذ الفرنسي بعد الصلح . فاعترض ولسن على ذلك فتنازل كلمنصو ، بعد اخذٍ وردٍ طويلين عن « دولة الرين » المقترحة ولكنهُ اشترط ان تحتفظ فرنسا بمقاطعتي الالزاس واللورين وان يعهد اليها في السيطرة على مناجم الفحم الغنية في وادي السار . اما ولسن فما كان ينوي قط ان يسلب المانيا وادي السار ، ولكن ما العمل وقد تنازل كلمنصو عن جانب كبير من مطالبهِ ؟ والواقع ان المطالبة « بدولة الرين » لم تكن من ناحية كلمنصو الاّ من قبيل المساومة

وكانت المشكلة الثانية خاصة بمال التعويض . ففي الشروط الاربعة عشرة التي اذاعها ولسن اساساً للصلح قبل عقد الهدنة ببضعة أشهر ، صرح انهُ يجب على المانيا ان تدفع ثمن الدمار الذي احدثتهُ وتصلح الاراضي التي عبثت بها الجيوش في كرّها وفرّها وتقدمها وتأخرها . واصرّ كلمنصو على ان التعويض يجب ان يشمل التعويض الادبي وان المانيا يجب ان تدفع المعاشات التي تصرفها الحكومة الفرنسية وغيرها من حكومات الحلفاء للارامل ، اذ من السخرية ان تعوّض الفلاحين

مما خسروه من الدجاج والماشية ، ولا تعوّض الامهات ما خسرنهُ من الابناء والازواج . ووافق لويد جورج على اقتراح كلمنصو واضطرّ ولسن ان يسلم بما وافق عليهِ الاثنان

ولكن كيف يقدّر الخراب الذي احدثتهُ الحرب ؟ عهد الى لجان مختلفة في ذلك فتضاربت آراؤها ، لان عمل هذا التقدير العظيم ، كان اكبر واعقد من ان يتمّ في بضعة اسابيع . فاكتفى مجلس المؤتمر بفرض الف مليون جنيه على المانيا تسددها في خلال سنتين ، وعهد الى لجنة التعويضات في تقدير المبلغ النهائي الذي يُطلب منها . وقد نظن الآن ، ان هذا العمل ، كان من اختصاص جمعية الامم ، وكان يجب ان يعهد اليها فيه ، ولكن جمعية الامم لم تذكر حينئذٍ ، وانشئت لجنة التعويضات على ان تكون مستقلة عن اي مجلس او جمعية

وكانت المشكلة الثالثة خاصة بمصير بولونيا . ففي شروط ولسن قطع عهد لبولونيا باستقلال الأراضي التي يقطنها اقوام بولونيون وان يكون لها منفذ حرٌّ الى البحر . وكان كلمنصو يبغي ان يكون هذا المنفذ على بحر البلطيق ، فتنفصل بهِ وبالطريق اليهِ ، بروسيا الشرقية عن سائر الزحف الالماني ، وان يجعل ان دانتزغ مدينة بولونية . فاعترض لويد جورج ، على هذا التقطيع في اوصال المانيا ، قائلاً انهُ ينطوي على حقد ورغبة في الاخذ بالثأر . ولكن اللجنة التي عينت للبحث في الموضوع قرّرت ما رجّح رأي كلمنصو ، فالشيء الجائز البولوني . على ان كلمنصو كان سخيًّا ! فلم لولسن يجعل مدينة دانتزغ وما يجاورها مقاطعة دولية يحكمها مندوب او لجنة من قبل جمعية الامم ، بدلاً من ان يحتم جعلها بولونية على ما جاء في اقتراحهِ الاول

***

وبعد ما انقضت ثلاثة اشهر او نحوها ، على المناقشة والبحث والمساومة ، اعدّت المعاهدة وقدمت لالمانيا . فكانت اكثر المعاهدات التي عقدت في العصر الحديث ، تضييقاً على امة مغلوبة . كانت المانيا امة صناعية ، تعتمد في معيشتها على مصادر ثروتها المعدنية ، وعلى تجارتها الخارجية في اسواق مستعمراتها والاسواق العالمية بوجهٍ عام . فحكم عليها في المعاهدة بان تفقد جانباً كبيراً من فحمها وحديدها ، فمنحت مناجم الالزاس لورين والسار لفرنسا ، ومناجم سيليزيا العليا لبولونيا . وصودر اسطولها التجاري (الا السفن التي يزيد محمول السفينة منها على الف طن) ونزعت منها مستعمراتها ، واخضعت انهارها — وهي بمثابة عروق التجارة الداخلية فيها — لسيطرة ادارة دولية ، ثم حكم عليها علاوة على غرامة الحرب ، وتقطيع اوصالها الاقتصادية ، بان تحمل تبعة نشوب الحرب . ففي المادة ٢٣١ من معاهدة فرساي النصّ الآتي : —

« ان الحكومات المتحالفة والمشتركة ، تؤكد ، والمانيا تقبل ، تبعة المانيا وحلفائها في احداث كل الخسارة والدمار اللذين تعرضت لهما الحكومات المتحالفة والمشتركة وابناؤها ، نتيجة للحرب ، التي فرضها عليهم تعدّي المانيا وحلفائها »

وفي اليوم السابع من شهر مايو جيء بالوفد الالماني يحيط به حرس شاكي السلاح ، الى فندق تريانون، وقدّم نصّ المعاهدة اليه . وفي الثالث عشر من مايو ، ردّ الكونت بروكدورف رانتزو على المعاهدة مصرّحاً بانهُ مضطرٌ الى رفضها لانها تناقض الشروط الاربعة عشرة التي اذاعها ولسن ولان موادّها لايمكن تطبيقها تطبيقاً عمليًّا . قال : اننا لسنا واهمين بل ندرك مدى خذلاننا وضعفنا .. ونحن لانتوي ان نبرىء المانيا من تبعة الحرب كلها ، وانما نبغي ان لاتتحمل المانيا — التي كان شعبها يعتقد انهُ يحارب حربًا دفاعية — كل التبعة دون غيرها » ثم قال : «ان من يوقع هذه المعاهدة ، كمن يوقع الامر بالاعدام لملايين من الرجال والنساء والاطفال الالمان » . ونحن اذا راجعنا تاريخ الفترة التي انقضت على توقيع معاهدة فرساي ندرك ان ما قاله الكونت بروكدورف رانتزو كان صحيحاً

***

اما المانيا ، فردّدت قول بروكدورف رانتزو من اقصاها الى اقصاها . ذلك ان المعاهدة انقضّت على الامة الالمانية كالصاعقة ، فجعلت تسأل « اين السلام الولسني ؟ اين الشروط الاربعة عشرة ؟ » ونحن الآن نسأل الاسئلة نفسها ؟

ذلك ان ولسن لم يدرك ان كليمنصو كان ابرع منهُ في الكرّ والفرّ ، وانهُ لبراعته حقق ما يطلبهُ وولسن مقتنعٌ ان ما انطوت عليهِ المعاهدة هو الحق كل الحق . فلما قدّم بروكدورف رانتزو اعتراضات المانيا على المعاهدة ، ومقترحات جديدة ، أيّده لويد جورج بعض التأييد ، ولكن ولسن رفض ان يتزحزح قيد انملة عن نصّ المعاهدة الاصلي ، اذ لا سبيل عندهُ الى التنازل عما هو «حق» . فرفضت مقترحات الالمان ولم يسلم لهم الاّ بجعل مصير سيليزيا العليا ، رهن استفتاء يجري فيها بدلاً من ان تمنح لبولونيا بلا اي استفتاء . ثم انذرت المانيا بانها تمنح حتى الساعة السابعة من مساء ٢٣ يونيو لتقبل المعاهدة او ترفضها

وقعت المانيا في مأزق حرج ، لانها اذا قبلت المعاهدة ووقعتها ، ارهقت نفسها باعباء لا قبل لها بها . واذا رفضت صارت جيوش الحلفاء الى برلين . ففضلت وزارة شيدمان ان تستقيل على ان توقع . ولكن المانيا اضطرّت اضطراراً الى القبول فوصل جوابها الى المؤتمر ساعة ونصف ساعة قبل نفاد الميعاد المضروب . وفي يوم ٢٨ يونيو — اي بعد انقضاء خمسة اعوام على مصرع الارشيدوق النمسوي في سراييفو — وقعت المانيا معاهدة الصلح ، في ردهة المرايا بقصر فرساي حيث وضعت اركان الامبراطورية الالمانية سنة ١٨٧١ على يدي بسمارك

المعاهدات مع الدول الاخرى

على ان عمل المؤتمر لم ينتهِ بتوقيع معاهدة فرساي . ماذا يفعل بالامبراطورية النمسوية ؟

سوف نعود الى موضوع اوربة الوسطى في فصل تالٍ ، فنكتفي الآن بأن نقول ان معاهدة الصلح مع النمسا ، حوّلتها من دولة في الطبقة الاولى بين دول اوربا الى دولة في الطبقة الخامسة . وزعت منها الولايات الشمالية — وهي الولايات الصناعية — وانشأت منها جمهورية تشكوسلوفاكيا . وضمت ولاياتها الجنوبية وشواطىء دلماتيا الى مملكة سربيا فأصبحت بعد اتحادها بمملكة الجبل الاسود مملكة يوغوسلافيا ، واستقلت بلاد المجر ، وضمّت مقاطعة الى بولونيا من ناحية ، ومقاطعة اخرى من ناحية اخرى — في التيرول — الى ايطاليا . وما بقي من الامبراطورية القديمة المترامية الاطراف وعاصمتهُ فينا ، جعل جمهورية لها الحق في ان تدافع عن استقلالها بثلاثة مراكب بوليس على نهر الدانوب ، وجيش مؤلف من ٣٠ الف جندي ! ووقعت المعاهدة مع النمسا في سان جرمان في سبتمبر ، وتعرف بمعاهدة سان جرمان

وبعد انقضاء شهر على عقد معاهدة سان جرمان عقدت معاهدة نويي Neuilly مع بلغاريا ، فأصبحت من دول البلقان الصغيرة وفرضت عليها غرامة حربية قدرها ١٢٠ مليوناً من الجنيهات . اما عقد المعاهدة مع المجر فتأجل . ذلك ان بيلا كون ، كان قد اكتسح العاصمة بودابست ، بفريق من الشيوعيين ، ولم يتغلب على امره الاَّ في يوليو ، فتأخر عقد معاهدة تريانون مع بلاد المجر حتى شهر يونيو سنة ١٩٢٠

وكان الحلفاء قد وضعوا معاهدة مع تركيا ، بنوا موادّها على الاركان التي بنوا عليها المعاهدات الاخرى مع المانيا وحلفائها ، ولكن قبل ان توقع تركيا هذه المعاهدة ، تحدى مصطفى كمال الحكومة العثمانية في الاستانة وحكومات الحلفاء جميعاً ، فتغلّب على الارمن سنة ١٩٢٠ وطرد اليونان من آسيا الصغرى في سنة ١٩٢١ ولما سلمت تركيا الكمالية بعقد مؤتمر للصلح في لوزان سنة ١٩٢٣ اصرّت على تحقيق مطالبها القومية ، فخرجت من لوزان وقد غنمت مقدونيا والاستانة

***

اما الدول القائمة على الشاطىء الشرقي من بحر البلطيق — لتوانيا ولتفيا واستونيا وفنلندا — فاعترف باستقلالها . ووضعت الحكومات المتحالفة والمشتركة معاهدات لحماية الاقليات في بولونيا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا واليونان ، معترفة للقوميات المختلفة بحق احتفاظها بشرائعها وعاداتها . وكذلك نرى ان مؤتمر الصلح لم يحافظ الاَّ على مبدإ حقوق الاقليات ، من مبادىء الرئيس ولسن ، ومع ذلك سلّم باخضاع نحو مليونين ونصف مليون من الالمان لبولونيا (في سيليزيا) ونحو ثلاثة ملايين ونصف مليون لتشكوسلوفاكيا ، وحكم بتوزيع نحو ثلث الشعب المجري في اوربا بين رومانيا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا

وقد صدّرت كل معاهدة من المعاهدات المذكورة بميثاق جمعية الامم ولهذا حديث تالٍ

اقطاب العالم

في العصر الحديث

بين محنة الازمة والامل بانفراجها يتطلّع العالم المتحير ، إلى ما قد تسفر عنهُ المحادثات السياسية والمؤتمرات الدولية المختلفة. يسأل بعضنا بعضاً هل نشهد بأم العين ما تغنى به الشاعر الانكليزي تنيسون من أنهُ من الاحلام إذ قال : « ونفذت بنظري الى المستقبل ، الى أبعد ما يصل اليه النظر البشري . . في برلمان الانسان واتحاد العالم » ؟ ولكن رجل الشارع ، أيًّا كان هذا الشارع وأين كان يسأل : — « على من تلقى التبعة في خيبة هذه المؤتمرات . ان فيها ميداناً واسعاً للابداع ، فكيف نعلل خيبة الآمال ؟ كيف نفسر التردد وعدم الحزم حيث لا ينجينا إلاّ الحزم والاقدام ؟ »

وقد أعرب الدكتور بطلر ، رئيس جامعة كولومبيا ، عن رأي رجل الشارع اذ اسند هذا النقص في حياة العالم العامة الى عوز في الزعماء وصفات الزعامة . فالمعرفة واسعة النطاق ، والآمال والنيات تنطوي على الخير في الغالب والبواعث تستدعي العمل . ولكن يعوزنا الزعماء . ويؤيدهُ رجل الشارع فيقول : « فاذا أخفق الزعماء فلعلّ لهم عذراً في ذلك. انهم غير الزعماء في العصور الماضية . أين تشتام وبرك ودانيال وبستر وتاليران وبسمارك ودزرائيلي ؟ »

وليس الغرض من هذا المقال المقابلة بين زعماء هذا العصر وزعماء العصر الماضي أو العصور الماضية ، بقصد الحكم لهؤلاء او لهؤلاء . وانما القصد أن نبين ما طرأ من التغيير على احوال الزعامة والحكم في العصر الحديث مما جعل الزعماء في حال لا يحسدون عليها

فالتغيير الاول هو من الثبات والاستقرار الى التقلب في مناصب الحكم ، فالزعماء اليوم ، يتقلدون الحكم في الغالب بفعل المشيئة القومية المعبر عنها في المجالس النيابية ، وهذه تتقاذفها الآراء والاهواء ، فتتقلب وتنقلب غداً على زعيم اليوم ، او بعد غد على زعيم الغد . والتغيير الثاني من البساطة في المشكلات التي يعالجها الزعماء الى التعقيد . ولو أن احد اقطاب الماضي ، عاد اليوم الى مناصب الحكم ، لوجد امامه طائفة متنوعة معقدة من المشكلات الجنسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتعذر علاجها وحلّها باللسان الذرب والنطق الخلاّب. علينا ان نذكر هذين الوجهين من وجوه التغيير اذا شئنا أن نصل الى حكم منصف في مقام اقطاب العالم اليوم من مشكلات عصرهم

ففي القرن الثامن عشر والقرن التاسع كان الزعماء يحسون انهم ليسوا باطياف عابرة على مسرح السياسة . فوشنطن وادمز وجفرسن وهملتن وفرنكلن وغيرهم من مؤسسي الجمهورية الاميركية ظلوا ذوي أثر عظيم في حياة أمتهم طوال حياتهم . وفي بريطانيا ظل بت Pitt الصغير حاكماً لبريطانيا خلال عشرين سنة من سني الحرب والسلم . ثم ان حياة ولغتن وبالمرستون وغلادستون العامة

انبسطت على نصف قرن من التاريخ البريطاني. ودزرائيلي ظلّ زعيماً لحزب المحافظين البريطانيين بضعة عقود من السنين. كذلك كان شأن مترنيخ في فينا وتاليران في باريس وبسمارك في برلين

وقد انقضى حتى الآن ٤ من القرن العشرين ٤ ثلث حافل بأمهات الحوادث، ومع ذلك نستطيع ان نتبين فيه ٤ اربعة ادوار من الزعامة، خلف احدها الآخر ولكل دور رجال وزعماء يختلفون في الغالب، عن رجال الدور الآخر وزعمائه. فالدور الاول يشتمل على ١٤ سنة سابقة للنشوب الحرب الكبرى. ثم تليها ست سنوات هي سنو الحرب وعقد معاهدات السلام. ثم ثماني سنوات كانت سنوات الرخاء الموهوم. وتلتها سنو الأزمة التي ما زلنا نعانيها حتى الساعة

ان نشوب الحرب الكبرى، بجعل ما يعرف عن زعماء الامم قبلها وكأنهُ خاص بعصر آخر. فالحرب كانت حدًّا فاصلاً في كيان بعض الامم كألمانيا وروسيا والدولة العثمانية وامبراطورية النمسا والمجر. بل اننا نتذكر بمان هلفج الوزير الالماني صاحب القول بأن المعاهدة «قصاصة من الورق» وفيليني بفصاحته الخلابة في باريس، واسكرث وجراي بأساليبهما السياسية المداورة في انكلترا وكأننا نتذكر رجال عهد بائد. كانت الزعامة حينئذ خاصة بطبقة من الطبقات، فلما وقعت الحرب اصبحت الزعامة فرضى لا ضابط لها ولا رابط. فنشأ خلال الحرب وبعيدها، رجال امثال كرنسكي في روسيا، وتورتشكليف في بريطانيا، ودانونزيو في ايطاليا، وبيلا كون في المجر، كأنهم نيازك ظهرت فجأة في الفضاء ثم توارت بعد حين قصير

وفي الدور الثاني طلع علينا رجال وكأنهم افرغوا في قوالب الأبطال، نذكر منهم ولسن وكليمانصو واورلندو وقد ذهبوا جميعاً الى خالقهم. اما لويد جورج فقد انقضت عليه نحو عشر سنوات وهو منزوٍ، يظنهُ بعضهم امل الاحرار البريطانيين الوحيد، ويظنه البعض الآخر حجر الرحى في اعناقهم. وقلَّ من يذكر ملنر — الا قليلاً في مصر — وبونارلو في انكلترا، وبوردن في كندا، وهيوز في استراليا فكأنهم كانوا اشباحاً عبرت ولم تترك وراءها اثراً. ثم اننا اذا نظرنا الى القواد وزعماء الحرب، رأينا انهم لم يتركوا وراءهم في الغالب الأ مذكرات يحاولون ان يسوغوا بها اعمالهم وينقدوا اعمال خصومهم. كان عهد وكانت كلة من جوفر وفوش وملكي الثاني ولودندورف وهيج وريشنج تهزُّ الدنيا، فأصبحنا اليوم واذا الحرب نفسها، صناعة هؤلاء الزعماء عمل غير شرعي في العرف الدولي — النظري على الاقل! وليس بين قواد الحرب، من كان له أثر بعدها، الأ بلسودسكي في بولونيا، ومصطفى كمال في تركيا، وهندنبرج في المانيا

وفي الدور الثالث، اتجهت العناية الى الترميم والاصلاح. فحاولت بعض الامم ان تحتفظ بزعمائها، فلم تتخلَّ بريطانيا عن لويد جورج بعد الحرب رأساً بل ظلَّ في الحكم حتى سنة ١٩٢٢ واصغت فرنسا الى بريان وبوانكاره، وظلت اليابان تقدس العرش والفئة الحاكمة من حوله

ولكن الشعور العالمي — وكان في الغالب شعوراً باطنيًّا ومن هنا قوته وعنفه — كان ينطوي

على ان « العصر الجديد يقتضي رجالاً جدداً » فنشأ في كل بلاد زعماء ، ما كان احد يحلم قبل ذلك بانهُ يتاح لهم يوماً أن يصلوا الى مقدمة الصفوف ... من صنع بيارد لنج وكولدج في اميركا قبل سنة ١٩٢٠ وكيف تغلب ستانلي بلدوين ، على الاركيز كرزون السياسي والمؤلف ، وأذكى من تولى منصب نائب الملك في الهند ، على ما يقولون ؟ كذلك منحت روسيا السلطة المطلقة لرجلين ، كانا مجهولين الا في دوائر الثورة ، هما لنين وتروتسكي ، وتقلد رآسة الجمهورية في بولونيا موسيقي عالمي الشهرة هو بادروسكي ، وفي تشكوسلوفاكيا استاذ جامعة هوماساريك ، وفي المانيا سروجي هو إيبرت ، وعهد في مصير ايطاليا الى موسوليني وهو ابن حداد . كذلك اكتشفت الهند غاندي ، وارتفع الستار في مصر عن عظمة زغلول ، ولمع في سهول الجزيرة وفوق صحاريها نجم ابن سعود ، وخرج رضا خان من صفوف الجيش الى عرش الاكاسرة في ايران ، ونهضت الامة الالمانية الكليمة النفس — لشدّ ما بلتها به معاهدة فرساي — عن هتلر والحركة الاشتراكية الوطنية

ولقد احتفظ بعض هؤلاء بمكانتهم ولكن آية السياسة العالمية اليوم هي التقلّب . فا تخلصت اسبانيا من قبضة بريمو ده ريفيرا ، حتى طردت الفونس وأنشأت جمهورية . ثم ان رومانيا استدعت ملكها المتنازل عن العرش — كارول — واقامته شبه دكتاتور

والغالب ان تتجه الامم الى الافعال دون الاقوال الآن . فا اخرج تروتسكي من روسيا حتى حوّل ستالين الحكم الروسي الى بيوروقراطية (طبقة حاكمة معينة) والمانيا بزعامة هتلر تقتفي خطوات ايطاليا الفاشستية ولكن على منوالها الخاص ، وبريطانيا أشركت زعيمها الاشتراكي مع المحافظين لانشاء حكومة فعّالة ، وانتخب الرئيس روزفلت لكي يخرج بأميركا من الوهدة التي سقطت فيها ، وقد عهد اليه الكنغرس بسلطان واسع النطاق لم يعهد بمثله لرئيس اميركي آخر من قبل في زمن السلم

والتحول من دور الحكم الطويل الى دور الحكم القصير ، كان له أثر في احكام الزعماء أنفسهم . فبسمارك اذ كان يفاوض ، لم يجُل في خاطره شبهة ما في انه معرّض للسقوط ، وانه قد يطرد من منصبه باكثرية يسيرة او كبيرة . لذلك كان يوجه كل عنايته الى الخطة السياسية التي يتبعها . فكان يتكلم في مجامع الدول كمن له سلطان . ما أقل الزعماء في هذا العصر الذين يستطيعون ان يفعلوا هذا ! فا رجع ولسن من اوربا ، حتى رفضت أمته توقيع معاهدة فرساي والانتظام في جمعية الامم ، وكذلك في البلدان الاخرى . كانت الوزارات تؤلف وتحل في مدى نهار وليلة . فاضطر الزعماء وهم يفاوضون ان يحسبوا حساباً للمنازعات السياسية كل في بلاده فأفضى هذا الى العقم والتردد في السياسة الدولية

ثم اذا نظرنا الى المشكلات التي يعالجها الزعماء رأيناها معقدة كل التعقيد . فتعيين الحدود يرتبط بالتاريخ الجغرافي والسلالة . ولهُ كذلك صلة بالاقتصاد والتبادل والحواجز الجمركية . والشؤون الاقتصادية لا يمكن فصلها عن مسائل التسليح والحرب . والتسليح يتصل كل الصلة ، بأحوال

النفس والعقل، اتصاله بالمصلحة والتاريخ . كل هذه مشكلات ليست بالمشكلات السهلة . انها تلخص في قولنا « ترميم الحضارة واعادة بنائها بناء جديداً » . فالذكاء والالمعية والشجاعة ليست الصفات الوحيدة التي يجب ان يتصف بها الزعماء ، وبعض زعماء العالم الآن متصفون بها في سعيه ، وراء تحقيق هذه الاغراض العليا ، بل يجب ان تواتيهم احوال العصر المضطربة لكي يصيبوا شيئاً من النجاح . ونحن اذا صبرنا قليلاً فقد نرى او قد يرى ابناؤنا ان مساعيهم قد اسفرت عن شيء مما يبغون

مشكلة الساعة

المانيا ونزع السلاح

ان خروج المانيا المفاجيء من مؤتمر نزع السلاح في ١٤ اكتوبر (١٩٣٣) وجّه الافكار الى الاخطار العظيمة التي تنطوي عليها الحالة الاوربية الآن . ففرنسا تظل مسالمة راضية اذا هي استطاعت ان تحافظ على موقفها الراهن من ناحيتيه الجغرافية والسياسية . ولكن المانيا متبرمة وتبرّمها يغذي فيها نزعة الكفاح في سبيل ما تراه حقّاً لها . وهذه النزعة مكبوحة الآن لان المانيا تدرك عجزها عن تحقيق اغراضها بالقوة . فالحالة اليوم تقتضي اتفاقاً على خفض السلاح، أكثر مما كانت تقتضيه في اي دور سابق من ادوار مؤتمر نزع السلاح وخروج المانيا من المؤتمر افتح ولاة الامر بان الاتفاق على المسائل الفنية وحدها لا يكفي بل يجب ان يشمل العوامل الاساسية التي تبعث على القلق السائد لبرّ اوربا

لما انفضّ مؤتمر نزع السلاح في يوليو ١٩٣٣ ادرك المطلعون على سير الامور فيه انهُ لا يستطيع المضيّ في عمله الا اذا وصل الى نتائج عملية قبل فوات الاوان . وكان قد انقضى عليه سنة ونصف سنة ، تخللتهما فترات من الراحة ، ما زالت تطول كلما قامت العقبات السياسية في وجهه ، حتى أصبحت تحصى بالشهور . وها هوذا المؤتمر لم يجتمع بعد انفضاضه في الصيف الماضي

يقول بعضهم انّ في الامكان المحافظة على السلم الاوربي ابقاء المفاوضات دائرة بين الدول في جنيف . وقد يكون في هذا القول نصيب من الصحة . والواقع انهُ ما زالت ، المسائل التي يدور عليها البحث مسائل فنية مجردة ، فالمضي في المفاوضة مستطاع ، لا يخشى معهُ اي اصطدام خطير في الخطط الاساسية . ولكن لما تحوّلت المناقشة الى مسائل معينة ، مثل عدد المدافع والطيارات والدبابات الذي يسمح به لاية دولة من الدول واطرزة هذه الاسلحة ، بلغ المتفاوضون مأزقاً ، لم يروا حتى الساعة سبيلاً الى الخروج منهُ . خذ مثلاً على ذلك الطيارات الحربية . فقد قضى الخبراء بضعة اسابيع يتناقشون في افضل السبل لتعيين درجات الطيارات . أيكون ذلك بقوة محركاتها ، او

بورتها ، او بمساحة اجنحتها ، او بجميع هؤلاء معاً ؟ وبدت في الحال طلائع الخلاف بين الآراء المتقابلة ، ولكن المتباحثين اجتنبوا الخوض في الشؤون السياسية ، فجنى المؤتمر من مباحثاتهم حقائق فنية مفيدة . واذا كان الخبراء قد توصلوا الى شيء من الاتفاق على تعيين درجات الطيارات فالمتباحثون الذي فوّض اليهم تعيين عدد الطيارات لكل دولة من الدول لم يوفقوا مثل هذا التوفيق

وكذلك ترى ان الناحية الفنية من الموضوع نالت نصيباً وافياً من البحث . ولكن الحكومات يعوزها الحزم في تعيين الخطط الاساسية التي تبغي ان تختطها

***

ولما اجتمع المؤتمر الاقتصادي العالمي في لندن (يونيو ١٩٣٣) تنفس الناس الصعداء قليلاً ، لان الافكار انصرفت عن العقبات التي اصطدم بها مؤتمر نزع السلاح ، الى البحث في شؤون العالم الاقتصادية . فلما اخفق مؤتمر لندن ادرك الناس ، ان الوصول الى اتفاق على نزع السلاح او خفضه ، اصبح ابعد منالاً مما كان . فقضى المستر هندرسن رئيس مؤتمر نزع السلاح عطلة الصيف متجولاً بين عواصم الدول الاوربية ، يستبر غور اصحاب الرأي فيها ، من دون ان يتوصل الى قاعدة ، يصحّ ان تجعل اساساً للاتفاق . وكان يوم ١٦ اكتوبر المعيّن ، لعودة المؤتمر الى الاجتماع ، قد اصبح على الابواب ، وبرنامج الموضوعات التي يتناولها المؤتمر لم يرتّب بعد

في هذا الجوّ الملبّد ، بدأت المفاوضات تدور في اواخر سبتمبر واوائل اكتوبر (سنة ١٩٣٣) والحالة ما ذكرنا . دارت مباحثات في باريس وجنيف اشترك فيها الفرنسيون والبريطانيون والاميركيون اولاً ثم انضمّ اليهم الايطاليون والالمان ، واسفرت عن ان يعهد الى « لجنة تسيير المؤتمر » في وضع برنامج للعمل على اساس مشروع مكدونلد ، فكان همّ هذه اللجنة ، قبل كل شيء ، ان تحاول تقريب الشقة بين موقفي فرنسا والمانيا

وقد اشارت حكومة فرنسا ، بانها رغماً عن تطوّر الحال في المانيا تطوّراً يبعث على القلق ، مستعدّة لان تخفض سلاحها . ذلك ان المسيو دالاديه رئيس وزراء فرنسا حينئذٍ ، ادرك الخطر الذي ينذر عنه هبوط مؤتمر نزع السلاح ، فحاول ان يسهل لوزير خارجية بريطانيا ، مهمته ، بكل ما يملكه من الوسائل . وكأنه فهم حينئذٍ ، ان اقامة « ضمان السلامة » على الاساس الذي تطلبه فرنسا ، وهو انشاء جيش دولي ومعاهدات التعاون المتبادل متعذّر ، فوافق على ان ينصّ اتفاق نزع السلاح على تعيين لجان مهمتها ان تزور البلدان المختلفة وتشرف على مدى صنع الاسلحة فيها — وهذا يعرف الآن بمبدإ الرقابة الدولية — لانه اذا كانت فرنسا تستطيع ان تطمئن الى ان المانيا لا تتسلّح وراء ستار ، فقد تجد الحكومة الفرنسية الموضوع الذي يمكنها من نقص سلاحها نقصاً تدريجيّاً في خلال مدة معيّنة . اما ان يطلب منها ان تنقص سلاحها فوراً فذلك متعذّر . بل هي تشترط ان لا تبدأ نقص سلاحها ، الاّ بعد انشاء لجان الرقابة والتثبت من حسن قيامها بعملها وتحويل الجيوش الاوربية ،

الى جيوش رديف Militia . وهذا يعني ان جيش الرخسفهر الالماني — عدده ١٠٠٠٠٠ جندي — المدرب تدريباً عسكرياً يجعل كل جندي فيه بمثابة ضابط ، يجب ان يحوّل الى جيش مؤلف من ٢٠٠٠٠٠ جندي رديف تكون مدة خدمته العسكرية قصيرة . وكذلك اتفق على انهُ يحق لالمانيا في خلال مدة الاتفاق ، ان تبني عدداً — يعيّن فيما بعد — من الطرز الاسلحة المختلفة التي لا تتفق الدول على الغائها قبل انتهاء مدة الاتفاق . وذهب الفرنسيون الى انهُ لا يحق للالمان ان يشرعوا في صنع هذه الاسلحة ، الاّ بعد فترة تجربة طولها اربع سنوات ، تقوم في خلالها لجان المراقبة بعملها ، وتحوّل الجيوش على الاساس المتقدم ذكرهُ

***

طلبت المانيا في بدء المفاوضات ان يعترف لها بحقها في ان تملك حالاً نماذج من اصناف الاسلحة التي لا تتفق الدول على الغائها ، ومن هذه الاسلحة ما كان محظوراً على المانيا بمقتضى معاهدة فرساي ، كالطيارات الحربية . فكان هذا الطلب عقبة خطيرة ، ولكن تخطيها بالمفاوضة لم يكن مستحيلاً لان الدول المتفاوضة كانت قد سلّمت بالاعتراف لالمانيا بمبدإ المساواة في اصناف الاسلحة المختلفة في خلال مدة «معاهدة السلاح» وعلى كل حال لا بدَّ ان يستغرق صنع هذه الاسلحة فترة من الزمن اذا كانت المانيا لم تتسلّح سرًّا كما كان يقال

كان المندوبون البريطانيون والايطاليون معيّنين في اوائل اكتوبر بالبحث عن قاعدة تقرّب بين المانيا وفرنسا فدفعوا الى الوفد الالماني بملخص بيان كانوا يحاولون استيفاء تفصيلاته ، ووجهوا الى الوفد الالماني ، بعض اسئلة شفهية ، فعاد البارون فون نوبرات الى برلين ليرى رأي حكومته في الامر ، وبعد بضعة ايام ارسل الالمان مذكرة مفصلة الى روما ولندن بسط فيها موقف المانيا . وهذه المذكرة لم تنشر ، ولكن جريدة « الايكو دو باري » نشرت ملخصاً المذكرة ليس ثمة ما يدعو الى الشك في دقته . واهمّ ما فيه ان الحكومة الالمانية ، ترفض ان تسلم بفترة التجربة وانها مستعدة لتحويل الرخسفهر الى جيش قصير الخدمة . ثم ان المذكرة تشير الى ان المشروع البريطاني يذكر ثلاثة اصناف من الاسلحة هي الاسلحة التي تمنع او تلغى في المستقبل . والاسلحة التي تقيَّد بقيود . والاسلحة التي لا تقيد بقيود ما . اما المانيا فتسلم بالغاء اي صنف من الاسلحة اذا كان الالغاء عامًّا شاملاً بل هي تتنازل عن طلب التسلح باسلحة تملكها الدول الاخرى الآن اذا تعهدت تلك الدول بتدميرها في خلال فترة لا تتعدّى مدى المعاهدة . وتشترط ان تمنع هذه الاسلحة في المستقبل . اما الصنف الثاني من الاسلحة ، وهو الصنف الذي ينتظر تقييده من حيث النوع والمقدار فطلبت المانيا في مذكرتها ان تعرف في اول فرصة المقترحات الخاصة بهذا التقييد ، ثم قالت انهُ يحق لها ان تملك الاسلحة التي تملكها الدول الاخرى ، وهي مستعدة ان تخضع للقيود التي يتفق عليها . اما الاسلحة التي لا تقيد بقيد ما ، فالمانيا ترى انهُ ما زالت الامم الاخرى غير خاضعة لقيود ما في هذا

الصنف من الاسلحة ، فالمانيا يجب ان تكون كذلك مطلقة من اي قيد . فاذا اريد في المستقبل نقص هذه الاسلحة المقيدة بقيود ، فالمانيا مستعدة لنقصها على اساس من المساواة مع الدول الاخرى

***

هذا الموقف الذي وقفتهُ المانيا لم يحز قبولاً من حكومتي فرنسا وانكلترا لاصرار المانيا فيهِ على زيادة سلاحها . ولهذا السبب عينهِ لم يحز قبولاً عند حكومة الولايات المتحدة الاميركية . ولكن باب المفاوضة لم يقفل ، فعنى المندوبون في بحثهم ومحاولتهم اعداد البرنامج لعرضهِ على جلسة المؤتمر العامَّة في ١٦ اكتوبر ، رغم سفر المندوب الالماني من جنيف بدعوة من حكومتهِ للتفاوض معهُ . وبذل كل سعي ، للوصول الى قاعدة سلمية ، لا يسلم بها بطلب المانيا ان تزيد سلاحها ، ولكنها تمهد السبيل لتحقيق مبدأ المساواة الذي تصر عليهِ المانيا ، مع ابقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات تالية ، ينظر فيها في بعض النقاط الاخرى التي في البيان الالماني . هذا هو البرنامج الذي عرضهُ السرجون سيمون على « لجنة تسيير المؤتمر » يوم ١٤ اكتوبر . ولما كان المستر نورمن دايفس معارضاً من البدء ، في تسلح المانيا (كان رأيهُ ان ينقص سلاح الدول الاخرى روبداً روبداً حتى تتحقق المساواة) وافق على البيان الذي قدَّمهُ السرجون سيمون ، وكذلك وافق عليه پول بونكور — وزير خارجية فرنسا — ورئيس الوفد الايطالي

في الساعة التي كان السرجون سيمون يلقي بيانه هذا على « لجنة تسيير المؤتمر » في جنيف كانت المانيا ، تستعدُّ لاذاعة بيانها بخروجها من مؤتمر نزع السلاح وبجرها لجمعية الامم . والواقع ان الصحف العالمية التي صدرت يوم السبت في ١٤ اكتوبر ، نشرت في اعمدة متحاذية ، نبأ بيان السرجون سيمون ، ونبأ خروج المانيا من المؤتمر والجمعية

***

يتعذَّر على من تتبع سير الحوادث ان يصدق ان بيان السرجون سيمون كان الباعث على خروج المانيا من المؤتمر فانهُ لم تمض الاَّ دقائق معدودات على وصول نبأ الاجتماع الذي القى فيه السرجون سيمون بيانه الى برلين ، حتى اذاعت حكومة الريخ قرار انسحابها من المؤتمر . واذن يضطرُّ الباحث ان يذهب الى ان المانيا ، كانت قد اقرَّت الخطة التي جرت عليها ، قبل ذلك ، لانها رأت في المباحثات والمحادثات التمهيدية ، ان الدول لن تسلم بوقفها او بمطالبها جميعاً . والواقع ان البرقية الرسمية التي بعثت بها الحكومة الالمانية الى المؤتمر تعلنهُ بانسحابها ، مبنية على نظرة عامة لعمل المؤتمر ، وعجزهِ عن تحقيق غرضهِ وان الدول المسلحة ترفض ان تنزع سلاحها ، وان مطالبة المانيا بالمساواة لن يسلَّم بها

وليس لنا الاَّ ان نتخيل ما وقع في المانيا قبل اتخاذها هذا القرار . ذلك ان تغييراً كان قد طرأ على موقف المانيا ، في بضعة الاسابيع السابقة لانسحابها من المؤتمر ، فتبدلت رغبتها في المفاوضة بمحاولتها ان تتلمس المعاذير التي تسوغ لها الانسحاب منهُ . فما الباعث على ذلك ؟ لما ارسل الرئيس

وزفلت رسالتهُ المشهورة الى المؤتمر الاقتصادي العالمي ، في ٣ يوليو ١٩٣٣ ، وصدم بها المؤتمر ، قال بعضهم ان هذه الرسالة تنبئ بتحوُّل او انقلاب في سياسة الرئيس . والراجح انها لم تعبر ذلك على الاطلاق . ذلك ان الرئيس ، عبر في رسالته عن النتائج الدولية ، للخطط القومية التي يسير عليها في بلاده . وما فعله الرئيس ، هو ما فعلتهُ المانيا في اكتوبر ، على ما نظن ، او هما من قبيل واحد

كان الحزب الاشتراكي الوطني ، وحكومة هتلر ، قد بنوا تدابيرهم الى الشعب الالماني ، على وعدهم ببذل كل ما يبذل لانقاذ الشعب الالماني من اعباء معاهدة فرساي ، واستعادة مكانة المانيا بين الامم ، فتسير هي وغيرها سواءً بسواء . وليس بعيداً عن المعقول ، ان هتلر رأى ، ان عقد اتفاق لنزع السلاح ، لا بدَّ ان يعني بقاء المانيا ، في حالتها الراهنة السياسية والجغرافية مدة ذلك الاتفاق ولو سلّم لالمانيا ببعض التبديل في جيشها وسلاحها . وعقد اتفاق من هذا القبيل يسلب المانيا السلاح الذي تكافح به في سبيل احداث التغيير الذي تطلبه — وهو سلاح التهديد بالتسلح . وقد رأت المانيا انهُ ليس من الحكمة ، التخلي عن هذا السلاح القوي الذي بيدها، لقاء نقص يسير في سلاح الدول الاخرى وزيادة يسيرة في سلاحها . فاذا سلمنا بصحة هذا الرأي فالراجح ان ما قاله السر جون سيمون في جنيف يوم ١٤ اكتوبر لا تقدَّم ولا أخَّر في موقف المانيا وقرارها

* * *

ان خروج المانيا من مؤتمر نزع السلاح وجمعية الامم يشير الى نقمتها على معاهدة فرساي ، ويعني رفضها ان تفاوض في جنيف مندوبي خمس امة ، في مسائل ترى انها تهمها وتهم جاراتها بوجه خاص ، وهي مسائل لا يمكن حلّها الا بالمفاوضة في دائرة خاصة من الدول التي يعنيها هذا الامر

ومن العبث ان نحاول توزيع اللوم على هذه النتيجة التي وصلت اليها مفاوضات نزع السلاح . فلو ان البيان الذي اعدَّهُ السر جون سيمون بعد مفاوضات طويلة ، والقاه في جنيف في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ اعدَّ قبل ذلك ، وقدم الى الحكومة الالمانية التي يرئسها الدكتور رويتنج ، لكانت المانيا قبلتهُ وحسبتهُ نصراً لها . ولو ان مؤتمر نزع السلاح وصل قبل سنتين الى النتائج التي وصل اليها في اكتوبر سنة ١٩٣٣ لكان تاريخ السنتين الاخيرتين في السياسة الاوربية غير ما هو . ولكن الذي وقع وقع ، ورجال السياسة ، في الغالب ، بطيئون مشهورون ، لا يعاشون التحول السريع في سير الزمان

فاذا وقع المحذور ، دهش لهُ حتى اكثر الناس اتصالاً بسير الامور . ان معاهدة فرساي زرعت بذور الخصام والمرارة في اوربا المتوسطة . ثم جاء التضخيم المالي في المانيا ، فقضى على الطبقة المتوسطة من الشعب ، التي تؤيد في الغالب النهج المعتدل . ولكن الثورة في المانيا جمعت زخمها اذ كانت فرنسا ، لا تزال مترددة في الخطة التي تنهجها ، فلما اشتدت الازمة العالمية ، استمحل الميل الى

الانقلاب ، في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية . في المانيا وغيرها من الامم

كانت المانيا قد انتظرت اربع عشرة سنة ، لتحقيق العهد الذي قطع في معاهدة فرساي ، وهو ان نزع سلاح المانيا ليس الا توطئة لنزع سلاح الدول الظافرة . ومن العبث ان نبحث الآن ، في هل هذا العهد كان عهداً ادبيًّا او عهداً قانونيًّا يجب تنفيذه . حتى اذا سلمنا بان العهد كان ادبيًّا لا غير ، فليس ثمة ريب في ان احترامهُ كان واجباً . ومما يزيد فيهِ ان خفض السلاح الذي تمَّ بعد الحرب الكبرى حقَّق هذا العهد . نعم ان الدول البحرية الكبرى قد خفضت اساطيلها ، وان فرنسا حوَّلت مدة الخدمة في جيشها من ثلاث سنوات الى سنة واحدة ، وذلك من تلقاء نفسها . ومع ذلك فلا سبيل الى انكار ان جارات المانيا ، متفوقة عليها تفوقاً كبيراً في قواها الحربية . وقد قيل للشعب الالماني ، ان هذا التفوق ترك المانيا ، في حالة لا تستطيع معها الدفاع عن نفسها . فكان لهذا القول اقوى الاثر ، في احداث ثورة النفس الالمانية التي افضت الى سلسلة الحوادث التي بسطناها . والالمان الآن اذ يشيرون الى عدم مساواتهم بالدول الاخرى ، يعنون في الغالب ، تخلفهم عن تلك الامم في قوتهم الحربية

***

ضع نفسك ايها القارىء مكان الالماني او مكان الفرنسي ، تجد انك تستطيع ان تفهم الحجة لموقف الاثنين . فالفرنسي يرى ان نزعهُ لسلاحهِ ، وحالة المانيا النفسية ما هي الآن ، مخاطرة كبيرة . اما الالماني ، فلن يستقرَّ ما زال يحسُّ انهُ لا يملك القوة اللازمة للدفاع عن نفسهِ ، اذا هوجم . والموقفان سليمان من الناحية المنطقية ، مع ان كلتا فرنسا والمانيا ، تعترف بان المسائل المعلقة بين البلادين ، اذا استثنينا مسائل نزع السلاح ، لا تبعث على القلق ، اذا نظر الى العلاقة بينهما ، مجردة عن اشتباك المصالح الاوربية الاخرى . ولكن هذه النظرة المجرَّدة غير مستطاعة ، لان لالمانيا حدوداً غير الحدود بينها وبين فرنسا ، وفرنسا وايطاليا تريان ان لهما عند هذه الحدود مصالح حيوية

استطاعت اوربا ان تحتفظ بنواد معاهدة فرساي حتى الآن ، لان الدول الظافرة التي املت هذه المعاهدة ، متفوقة تفوقاً حربيًّا كبيراً على الدول المغلوبة . والاحتفاظ بها يظلُّ ممكناً اذا ظلت الدول الظافرة متفوقة من الناحية الحربية . فكل اتفاق على نزع السلاح ، يقضي على هذا التفوق ، يكون في نظر فرنسا ، خطوة نحو الغاء معاهدة فرساي ، واذن يكون اتفاقاً لا تقبله فرنسا وحلفاؤها — ولعلَّ ايطاليا وانكلترا لا تقبلانهِ كذلك . وكل اتفاق على نزع السلاح ، يترك المانيا في مقام ثانوي من ناحية التسلح لا يقبلهُ الالمان . فاذا شاءت اوربا ان تحلَّ مشكلاتها القائمة الآن فهي تحتاج الى مؤتمر سلام جديد تكون فيهِ مسألة نزع السلاح احد الموضوعات التي يعالجها . واذا كانت المانيا مقتنعة بان حلَّ المشكلات السياسية والجغرافية القائمة بينها وبين جاراتها يجب ان يكون بالمفاوضة السلمية ، لا بالقوة ، وكانت الدول الظافرة مستعدة ان تلاقيها عند منتصف الطريق ،

فالوصول الى اتفاق على نزع السلاح لا يزال ممكناً . ولكن الاوان لم يئن بعد ، اذ تستطيع الدول التي تعنيها هذه الامور ، ان تواجه المشاكل بحزم واخلاص . وقد لا تستطيع ان تواجهها كذلك الا وقد سبق السيف العذل . فاذا لم تُحنَّ المشكلة قبل ان تتسلح المانيا ، فاوربا سائرة لا ريب ، على الطريق المفضي الى حرب طاحنة ، الا اذا قررت جارات المانيا ، ان تحارب المانيا قبل تسلحها ، وتبطش بها قبل ان تشتد وعندئذٍ تكون قد أجّلت الحلّ المعقول عشرين سنة الى ثلاثين

***

وقد كان لخروج المانيا من مؤتمر نزع السلاح ، أثر خطير ، في الخطة التي جرت عليها الحكومة الاميركية في نزع السلاح . كانت حكومة الولايات المتحدة ، حتى منتصف اكتوبر الماضي ، قد تعاونت مع سائر الامم ، في البحث ، عن اساس فني technical للوصول الى قاعدة تصلح ان تكون اساساً لخفض السلاح وكذلك قدمت المسائل الفنية على المشكلات السياسية . فكان نزع السلاح ، غرضاً يطلب لذاته . وكان المستر نورمن دايفس قد سار شوطاً بعيداً في تحقيق خطة المستر روزفلت والمستر هوفر من قبله ، وهي تخفيض المتبادل في الاسلحة والجيوش ، ومرجع خاص الغاء المدافع الضخمة والدبابات الثقيلة الوزن وما من قبيلها مما يطلق عليه اسم « اسلحة الهجوم » . وارتبط ذلك التقدم بابتداع ، مبدإ الرقابة الدولية . لكي تحس الامم المخلصة في تنفيذ عهودها ان الدول الاخرى لا تتسلح سراً . فكان لكل ذلك أثر في احداث تعديل يسير في موقف فرنسا ، التي كانت لا ترضى من قبل ان تخفض سلاحها ، الا اذا ضمنت سلامتها ، بمحالفات دفاعية ، وهو ما لم ترض به الولايات المتحدة ولا الامبراطورية البريطانية

وكان الامل كبيراً في الوصول الى اتفاق معقول على هذا الاساس ، ما زالت المانيا راضية ، بأن تحقق طلب المساواة تحقيقاً متدرجاً عن طريق خفض سلاح الدول المتسلحة رويداً رويداً . اما بعد انسحابها من المؤتمر لانها لا ترضى بفترة التجربة ، وتطالب بحيازتها في الحال نماذج من الاسلحة التي لا يتم الاتفاق على الغائها الغاء شاملاً (وهو مطلب منطقي معقول) — فقد تحول موضوع نزع السلاح ، وصار يتعين على جارات المانيا ان تنظر في النهج الذي تسير عليه ، لا من حيث علاقته ، باتفاق عالمي على خفض السلاح او نزعه ، بل من حيث علاقته ، بموضوع تسلح المانيا خاصة . وهذا ما لا تستطيع حكومة الولايات المتحدة الاميركية ان تشترك في بحثه ، لان على الدول الاوربية ان تقرر اولاً ، هل تترك موضوع التسلح لمقادير ، او تشهر على المانيا حرباً واقية ، او تقترح على المانيا مقترحات جديدة غرضها الوصول الى اتفاق . فاذا كان الامر الثالث ، فعندئذ تستطيع حكومة الولايات المتحدة الاميركية أن تستأنف اشتراكها مع حكومات الامم الاخرى في البحث عن افضل السبل إلى وضع الاتفاق المنشود

يتصرف قليل عن مجلة الشؤون الخارجية للمستر دوليس العضو الاميركي في اللجنة التمهيدية لمؤتمر نزع السلاح ١٩٢٦ .